

ان بي ان

انعقد المجلس الإقليمي لفدرالية أوروبا لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، عن بعد، بتاريخ 24\10\2021، أيام قليلة قبل حلول ذكرى اختطاف واغتيال الشهيد المهدى بن بركة، و ذكرى اختطاف المناضل الحسين المانوزي الذي لا زال مصيره مجهولا.

وبعد وقوف المجلس بالتحليل والمناقشة عند الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي يمر بها المغرب، بفعل تمادي النظام المخزني في نهج سياساته اللاشعبية واللاميموقراطية وإصراره على نهج نفس الاختيارات الفاشلة، باعتراف رئيس الدولة نفسه، والتي أوصلت البلاد إلى حافة الإفلاس؛ وبعد وقوفه عند انعكاسات جائحة كورونا على الأوضاع العيشية المزرية التي تعيشها الجماهير الشعبية، والتي زاد من تأزمها سوء تدبير هذه الجائحة، بل واستغلال الدولة لها لتوسيع هجمتها الشرسة على الحقوق والحريات، وضرب الحراك الشعبي وقمع نشطاءه، وإسكات وترهيب الأصوات الحرة، واستغلال جهاز القضاء في ذلك.

كذلك، وبعد وقوفه عند وضعية التشرذم التي يمر منها اليسار المغربي، فإنه يعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

- لقد كشفت العملية الانتخابية ليوم 8 سبتمبر 2021 عن تلاعب النظام المخزني بالإرادة الشعبية، وذلك بتزويرها والتحكم المسبق في نتائجها، كما أكدت هذه الانتخابات وكسابقاتها من المسرحيات الانتخابية والاستفتاءات المزيفة على تحكم هذا النظام في الحياة السياسية للبلاد من خلال حكم فردي استبدادي لا يخدم إلا صالح التحالف الطبقي المسيطر على خيرات ومقدرات الوطن، وتؤكد مرة أخرى إن الهدف منها هو إضفاء المشروعية على واقع التسلط والقمع والتضليل والافلات من العقاب.

- إن تمادي النظام في سياساته الاستغلالية القمعية ونهب خيرات البلاد وهجومه اليومي على حقوق وحريات الشعب وقدرته الشرائية بالغلاء الفاحش الذي شاهدته أسعار المواد الغذائية الأساسية، يؤدي لا محالة بالبلاد إلى المصير المجهول.

- إن البرلمان الحالي والحكومة المعينة المنبثقة عنه، يفقدان للشرعية حسب الدستور الممنوح نفسه وحسب الاتفاقيات الدولية ومبدأ المواطنة الكاملة، لأنهما مبنيان على انتخابات فاسدة ومزورة، وعلى إقصاء أكثر من ستة ملايين من مغاربة المهجر من حقهم في المشاركة السياسية والتعاطي مع هذه الفتنة من الشعب المغربي كمصدر للعملة الصعبة فقط.

- إن هذه الانتخابات كسابقاتها عرّت عن وضعية التشتت التي يعيشها اليسار المغربي، وعجزه عن تكوين جبهة حقيقة لزعزعة موازين القوى، مما بفرض على كل مكوناته الوقوف لقراءة نقدية موضوعية تضع جانبها الصراعات الثانوية والهامشية والذاتية، كما يدعو كل القوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية وكل الأصوات الحرة لوص الصنوف من أجل جبهة وطنية ديمقراطية قادرة على إرساء أسس ديمقراطية حقيقة من الشعب والى الشعب.

وأخيرا وليس آخرا، يجدد المجلس مطالبته بالكشف عن الحقيقة كل الحقيقة عن مصير كل المختطفين ومجهولي المصير، كما يجدد المجلس إدانته للتضييق ومحاصرة حرية الرأي والتعبير وتضامنه اللامشروط مع كل المعتقلين السياسيين وعائلاتهم، ويطالع بإطلاق سراحهم.

الإرهاب لا يرهبنا والقتل لا يهيننا وقاية التحرير تشق طريقها باصرار